

توظيف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في النزاعات المسلحة "شركة فاغنر الروسية في النزاع الليبي نموذجاً"

Employment of PMSCs in armed conflict "Russian Wagner in Libyan conflict model"

معيزي ليندة

جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، Lynda.maizi@univ-tissemsilt.dz

تاريخ النشر: 2024/06/27

تاريخ القبول: 2024/05/26

تاريخ الاستلام: 2024/04/23

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل ومناقشة أهمية توظيف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، في سياسات وأجندة القوى الخارجية وتساعد دورها وتأثيرها في نظام الأمن الدولي كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية، وقد عرفت الأزمة الليبية تنامي دور هذه الشركات في إدارة النزاع المسلح خاصة شركة فاغنر الروسية. وعليه تحاول هذه الدراسة معرفة دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في إدارتها للنزاع الليبي وما هو غرض روسيا من حالة الفوضى المنشرة في ليبيا لجعلها مقر لنشاط هذه الشركات.

كلمات مفتاحية: الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، المرتزقة، النزاع الليبي، خصوصية الأمن، شركة فاغنر.

Abstract:

This paper aims to analyze and discuss the importance of employing private military and security companies in foreign power policies and recruitment and their increasing role and influence in the international security system as an influential actor in international relations. The Libyan crisis has seen the growing role of these companies in the management of the armed conflict, especially the Russian company Wagner.

The study therefore attempts to learn about the role of PMSCs in their management of the Libyan conflict and Russia's purpose in the chaos spread in Libya to make them the headquarters of PMSCs.

Keywords: private military and security companies, Mercenaries, Libyan conflict, security privacy, Wagner Company.

المؤلف المرسل: معيزي ليندة

1. مقدمة:

أدت التحولات الجذرية التي شهدتها البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك المعسكر الشيوعي إلى التغيير في بنية النظام الدولي وضعف الدولة وتراجع قدرتها في الحفاظ على الأمن والاستقرار فبعد أن كانت هي الفاعل الوحيد الذي يتمتع بسلطة احتكام استخدام العنف الشرعي وتوفير الأمن، أصبحت هناك فواعل جديدة في الساحة الدولية مثل الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة التي تعمل على مواجهة التهديدات الأمنية كالمشاركة في النزاعات الداخلية والإقليمية، وقد ساهم ذلك في تنامي سوق خصوصية الأمن وتزايد انتشار هذه الشركات التي أوكلت لها مهام أمنية كانت من اختصاص الدولة، وقد تدخلت في العديد من النزاعات في دول مختلفة من العالم مما طرح مسألة وضعها القانوني.

ونظراً لطبيعة الدول الإفريقية التي تمتاز بالهشاشة والضعف وكثرة النزاعات الداخلية فسح المجال لهذه الشركات لإيجاد فرص عمل في معظم دولها من خلال تقديمها لخدمات عسكرية وأمنية متعلقة بالدعم اللوجستي والتدريب وشراء الأسلحة وغيرها.

وتعد ليبيا نموذجاً بارزاً لتدخل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة خاصة شركة فاغنر الروسية هذا

ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية: كيف ساهمت شركة فاغنر الروسية في إدارة النزاع الليبي؟

ويندرج عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما لمقصود بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وماهي السياقات التاريخية التي ساهمت في نشأتها؟

- كيف تساهم هذه الشركات في إدارة المسائل الأمنية والقضايا العسكرية في القارة الإفريقية؟

- ماهي دوافع الاستراتيجية الروسية من التدخل العسكري في ليبيا؟

يندرج عن هذه الإشكالية الفرضية التالية: تلعب شركة فاغنر العسكرية والأمنية الخاصة دوراً هاماً في

دعم أهداف روسيا في مشاريع إعادة إعمار ليبيا والحفاظ على وجودها في البلاد.

وتتجلى أهداف الدراسة في مناقشة وضع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة "فاغنر"

من خلال تقييم مدى مشروعية أعمال فاغنر في ليبيا، وتحليل العقود التي تبرمها مع أطراف النزاع مع إبراز الغايات الإستراتيجية التي تحققها هذه الشركات من نشاطها مناطق النزاع في إفريقيا.

إعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي في فهم دور شركة فاغنر العسكرية والأمنية الخاصة الروسية في ليبيا من خلال تتبع جذور تأسيس الشركة، وفهم سياق نشأتها وتحليل الأحداث التاريخية التي ساهمت في صعودها على الساحة الدولية، كما إعتمدنا على منهج دراسة الحالة لأن دراسة حالة تدخل فاغنر في ليبيا يوفر أداة قيمة لفهم سلوك الشركة ونموذج عملها.

تقسيمات الدراسة: تم تقسيم الدراسة الى أربعة المحاول الآتية:

- الإطار النظري للشركات العسكرية والأمنية الخاصة.
- الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كأداة للسيطرة الاستراتيجية في القارة الافريقية.
- تدخل شركة فاغنر الروسية في إدارة النزاع الليبي.
- رهانات تواجد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في ليبيا.

2. الإطار النظري للشركات العسكرية والأمنية الخاصة:

1.2 الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: مفهومها ونشأتها:

أ- **مفهومها** قبل أن تصبح الشركات العسكرية والأمنية الخاصة خاضعة لإطار مؤسسي ينظمها، عرفت بمجموعة من التسميات منها شركات تجنيد وتأجير المرتزقة ،او شركات المرتزقة او المرتزقة فقط ، ويقصد بهذا المصطلح "الجندي الذي يكون على استعداد لبيع مهاراته العسكرية لمن يدفع اعلی ثمن بغض النظر عن السبب" (رشاد، 2021، صفحة 121)، كما تعني "ممارسة الجنود المحترفين لعملهم بشكل حر الى طرف نزاع مقابل رسوم اعلى وفوق رسوم الدولة المتنازعة " (abdel-fatou & j, 2000, p. 05) و يعرف قاموس أكسفورد المرتزقة على انها "جنود استأجرهم حكومة اجنبية او حركة متمردة للمساهمة في مقاضاة النزاع المسلح (caparini, 2005)، سواء بشكل مباشر من خلال الانخراط في الاعمال العدائية او بشكل غير مباشر من خلال التدريب و الخدمات اللوجيستية والاستخبارات او الخدمات الاستشارية"، وعرفت اتفاقية جنيف المرتزق على انه "أي شخص تم تجنيده محليا او في الخارج

للنضال في نزاع مسلح"، وقد اعتبرت هذه الشركات تجسيدا لفكرة المرتزقة حيث عملت على إحداث نوع جديد من الجنود يختلف تماما عن الجيوش التقليدية والقوات المسلحة، هؤلاء الجنود هم موظفون مدنيون في شركات تسعى للربح وليس لها علاقة خاصة مع اصحاب المصالح، الا انه بعد الحرب الباردة شهد المفهوم تطوراً مع ظهور الشركات التي تقدم خدمات عسكرية وأمنية، والتي أطلق عليها إسم الشركات العسكرية الخاصة او الشركات الأمنية الخاصة (psc) والمعروفة بـ "المقاولون" او المتعاقدون المدنيون" او "الشركات العسكرية والأمنية الخاصة (PMSCs)" واصبح ينظر اليها على انها شكل جديد من التعاون بين القطاعين العام والخاص ، وهي شركات تحقق اهدافها عن طريق الاكراه وتعتمد على اساليب التهديد والقوة بحيث اطلق عليها ما يسمى بالعنف المخصص. (رشاد، 2021، صفحة

(121)

وقد تناولت العديد من المواثيق الدولية تعريف الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، بحيث عرفتھا وثيقة مونترو لعام 2008 بانھا "شركات تجارية خاصة تقدم خدمات في مجال الأمن والدفاع بغض النظر عن الطريقة التي تعتمدھا لوصف نشاطها"، (مركز جنيف للرقابة الديمقراطية عن القوات المسلحة (DCAF، بلا تاريخ) وعرفھا مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة عام 2006"انھا شركات تجارية تقدم خدمات متخصصة في مجال الحروب والنزاعات، حيث تشمل العمليات القتالية والتخطيط الاستراتيجي وجمع المعلومات الاستخباراتية وتقديم الدعم العملياتي واللوجستي والتدريب وشراء الأسلحة والمعدات العسكرية وغيرها وتتميز هذه الشركات بھيكل تنظيمي متطور ودافعھا الأساسي هو تحقيق الربح وليس لها أغراض سياسية (مركز جنيف للرقابة الديمقراطية عن القوات المسلحة (DCAF، بلا تاريخ)

وتتضمن صناعة الشركات العسكرية الخاصة حالياً مئات الشركات العاملة في أكثر من خمسين دولة حول العالم ومن المرجح ان يزداد الطلب عليها، كون ان هذه الشركات تعمل بانتظام لصالح الحكومات التي تعاقدت معها للحصول على خدمات عسكرية خاصة مثل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا الذين اصبحوا عملاء رئيسيين لهذه الصناعة ، كما تعتمد عليها بعض القوى الأوروبية لنشر وحدات حفظ السلام

في عدد من دول العالم كجنوب شرق آسيا لمحاربة الإرهاب وعدد من الدول الفاشلة التي تفتقد الى قوات مؤهلة لإعادة الامن الداخلي والنظام العام. (caparini، 2005، صفحة 19)

ب. **نشأتها:** لا يوجد تاريخ محدد لظهور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ككيانات تجارية رسمية بسبب تعقيدات الحالات التاريخية، ومع ذلك يرجع بعض المحللين تاريخ ظهورها هذه الشركات الى نهاية الحرب الباردة بعد فقدان الدولة لاحتكارها للقوة العسكرية القسرية ويجادل في ذلك "الفين وهايدي توفلر" بالقول "عندما تكون الدولة قد فقدت بالفعل احتكارها للعنف فلا بد من انشاء قوات عسكرية تطوعية من قبل الشركات الخاصة لخوض الحرب على أساس رسوم تعاقدية"

بينما ارتبط تاريخ الارتزاق ارتباط وثيقا بتاريخ الحرب، ويمكن ارجاع أصول شركة الامن الخاصة الحديثة (psc) الى عمليات المرتزقة في الشرق الأوسط لا سيما في افريقيا واليمن خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين ، وبحلول منتصف الستينيات والسبعينيات بدأت الصناعة تثبت نفسها كمثل تجاري ، الا أنها لم تحقق نمو كبير الا بعد نهاية الحرب الباردة. (kinsey, 2007)

في حين يرى البعض الآخر ان تاريخ ظهور اول شركة عسكرية خاصة كان عام 1967 عندما أسس الكولونيل ديفيد ستيرلينغ شركة **WatchGuard International** وهي شركة توظف عاملين سابقين من القوات الجوية الخاصة لتقديم تدريب عسكري لأفراد قوات الدول الاجنبية في مناطق متعددة من افريقيا وامريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا ، ومنذ ذلك الوقت أصبحت الشركات العسكرية الخاصة صناعة متنامية اثرت في نتائج العديد من النزاعات (caparini، 2005، صفحة 19)، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 إنتشرت هذه الشركات على نطاق واسع على الرغم من ان القانون الدولي يحظر اعمال المرتزقة لكن تعريف المفهوم كان ضيقا ولا يشمل الشركات الأمنية الخاصة القائمة على مبدأ "خصخصة الامن" وتحويله من المجال العام الى الخاص. (رشاد، 2021، صفحة 123)

2.2 الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وخصوصة الامن:

يصف كين سيلفرشتاين ken silverstein characterizes هذه العملية بأنها "العملية التي يتم من خلالها نقل مسؤوليات الحكومة الى ايدي الشركات" ويرى بعض المتفائلون ان الخيارات الخاصة

تقدم حلول للمشاكل الأمنية الصعبة، ويمكن ان تعمل في اطار المصالح الوطنية او القيم المشتركة من قبل المجتمع الدولي، وبذلك يمكن ان تساعد الشركات الأمنية الخاصة في الاضطلاع على مهام التدخل الفوضوي لإنهاء النزاعات الاهلية، ويرى ديفيد شيرير "David shearer" بانه بدلا من حظر الشركات الأمنية الخاصة يجب على المجتمع الدولي اشراكهم ومنحهم دورا مشروعا (derborah .D, 2005, p. 04) ويرتبط التوزيع العالمي لشركات الامن الخاصة وادوارها المتعددة في المجالات الأمنية والعسكرية بالمتغيرات التي جاءت بعد نهاية الحرب الباردة واهمها ما يلي:

1- تراجع الانفاق العسكري: بحيث اتجهت بعض الدول الأوروبية الى تقليص انفاقها العسكري والأمني والتقليل من عدد قوات الشرطة، وهو ما أدى الى تصعيد دور الشركات الأمنية المسؤولة عن عمليات التأمين وكذا بعض العمليات العسكرية في سياق الحرب على الإرهاب.

2- صعود الخصوصية: تزايد الاتجاه العالمي نحو الخصوصية باعتبارها احدى آليات السوق التي تحقق الكفاءة وتقلص الانفاق العام الى خصوصية الخدمات الأمنية والاعتماد على قطاع الامن الخاص لاستقطاب الكفاءات العسكرية والأمنية السابقة، وباتت تعتمد هذه الشركات على نفس تقنيات التدريب والتأهيل التي تستخدمها وحدات النخبة في الأجهزة العسكرية والأمنية والشرطة النظامية.

3- التقدم التكنولوجي: ادت الطفرة التكنولوجية الى تصعيد التعاون بين الأجهزة الأمنية والعسكرية وشركات الأسلحة المنتجة لأنظمة التسليح الحديثة، وقد أدى ذلك الى ارتفاع تكلفة التدريب على التقنيات والحاجة الى تعليم افراد القوات المسلحة الوطنية الى سعي بعض الحكومات الى تعزيز قدرات دفاعاتها من خلال التعاقد مع الشركات الخاصة التي تقدم دعما لجيوشها ، مثل التكنولوجيا التي قدمتها شركة **Aerospatiale** الفرنسية وشركة **Rolls Royce** البريطانية (عمار، 2015، صفحة 33).

4- تغير بيئة التهديد الأمني: وذلك من خلال ظهور تهديدات امنية جديدة مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة الإبحار بالبشر، الهجرة غير الشرعية وغيرها وهذه التهديدات لا تستهدف الدول فقط وانما الافراد والمجتمعات. وبناء على هذا كان لزاما على الحكومات من إعادة النظر في ترتيباتها الأمنية المعمول بها مثل زيادة التسليح وحماية الحدود فهذه الترتيبات لا تتناسب مع بيئة التهديد الجديدة ، وأصبحت بذلك الحاجة الى

إعادة النظر في هيكله الامن وسبل تحقيقه من خلال التعاون مع الأطراف غير حكوميين لمواجهة هذا النوع من التهديدات بشكل أكثر فعالية. (رشاد، 2021، صفحة 125).

3.2 دور القوى الخارجية في توظيف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة:

تعد الولايات المتحدة الامريكية من أكثر الدول التي يتجاوز فيها الانفاق والتوظيف في قطاع الأمن الخاص حجم انفاقها على الأمن الحكومي الرسمي، ففي عام 1990 انفقت ما يزيد عن 25مليار دولار على قطاع الامن الخاص وبالنظر الى الظروف الوظيفية نجد أكثر من 10000 شركة امنية خاصة توظف ما يقارب 1.5 مليون حارس وهو ما يمثل ثلاثة اضعاف عدد قوات الامن الحكومية البالغ عددها 554000 جندي.

تلعب شركات الأمن الخاصة في دول أوروبية مثل المملكة المتحدة وألمانيا وهولندا دورا مهما في تنظيم وحماية المؤسسات التجارية وكذلك توفير الحماية للأفراد لذلك فهي تعتبر من المنظمات الأمنية التي تدعم قطاع الامن الرسمي لأنها تحافظ على عمليات حفظ الامن والاستقرار.

ووفقا لصحيفة نيويورك تايمز فان بلاك ووتر أنشأت أكثر من ثلاثون شركة وهمية بفروعها لتأمين ملايين الدولارات مع الحكومة الأمريكية، وتعتبر شركة داينكوب DYNACORP واحدة من أكبر شركات الأمن الخاصة في العالم، حيث يعمل بها بحوالي 17000 موظف وبها أعمال تجارية تتجاوز 200مليار دولار، كما تعتبر جزءا من الرابطة الدولية لعمليات السلام، وهي الهيئة التي تمثل مصالح الجهات الرئيسية في صناعة السلام وتعزيز الاستقرار العالمي.

وتعد افريقيا موزعا مناسباً لهذه الشركات ففي عام 2004 حصلت داينكوب على عقد لتقديم تدريبات لقوات حفظ السلام في السودان وبالإضافة لعمليات بناء البنية التحتية في مختلف الدول الافريقية وقد اعترف مدير تطوير الاعمال في شركة امبري IMBRIE عام 2008 "ان افريقيا تعد جزءا من الأهداف الأساسية للشركة حيث ساعدتنا في توقيع عقود مع شركات أمريكية والأمم المتحدة بقيمة 1.20 مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة، وانها تسعى لإستكشاف المزيد من الفرص لتأمين شركات النفط ومعدات التعدين وبالإضافة إلى الشركات الغربية الأخرى العاملة في افريقيا، ومنذ عام 2005، ساهمت

الشركة في تشكيل ما يقرب 80% من قوات حفظ السلام الإفريقية، مما يدل على دورها البارز في المنطقة " (بوحنيقة، 2015)، وبذلك بدأت القوى الدولية الكبرى تحصد نتائج استراتيجيتها من خلال إستخدام النفوذ الناعم لإستعادة تأثيرها في مستعمراتها السابقة في إفريقيا نظراً لتزايد عدد الدول التي تعاني من الفشل في هذه المنطقة.

3. الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كأداة للسيطرة الاستراتيجية في القارة الافريقية.

1.3 دوافع وأسباب تواجد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في افريقيا:

أ: الأسباب السياسية: هناك عدة أسباب سياسية يمكن إعتبارها دوافعاً لظهور هذه الشركات ولعل من بينها ما يلي:

- **ضعف الدولة في بعض أقاليمها:** أي عدم قدرة الدولة على أداء مهامها الأمنية بالشكل المطلوب بحيث فقدت بعض الدول الافريقية مكانتها كحارس للنظام والقانون بسبب غياب الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة، هذا ما شجع للجوء الى القوة من خلال الانقلابات العسكرية كوسيلة للوصول الى السلطة او الإطاحة بالنظام القائم بإضافة الى انه في منتصف التسعينيات أدى انتشار فكرة العولمة نحو تراجع دور الدولة في جميع المجالات بما فيها الاقتصادية والسياسية والأمنية مما ساهم في تعزيز وجودها وأهميتها في مجالات الدفاع والأمن. (شافعي، 2014)

- **تأثير الرأي العام الداخلي على القرار السياسي في بعض الدول:** تعهد بعض الحكومات الوطنية العاجزة عن تحقيق الامن للشركات العسكرية والأمنية الخاصة مهمة تحقيق السلم والامن من اجل الحفاظ على شرعيتها وتخوفاً من ردة فعل الرأي العام الداخلي.

- **فقدان الثقة في الأنظمة الحاكمة والأجهزة الأمنية والجيش الوطني:** فغالبا ما تلجأ أنظمة هذه الدول الى هذا النوع من الشركات لتأمين المرافق الحساسة في الدولة وكذلك تأمين الحماية لرؤسائها وكبار المسؤولين فيها بدلا من الاعتماد على الحرس الجمهوري النظامي (طالب، 2018، صفحة 49).

- **التدخل العسكري المباشر:** أدى بالدول المستعمرة الى الاستعانة بمثل هذه الشركات لحماية حكام عملاء من شعوبهم كون ان هذه الشركات تقدم خدمات أفضل وأرخص تكلفة من الاستعمار العسكري فالتدخل

العسكري المباشر يكلف القوى الاستعمارية خسائر كبيرة الامر الذي يجعله يبحث عن طرق اخرى لحماية المصالح والحصول على المكاسب. (طالب، 2018)

ب- الأسباب الاقتصادية: استند أصحاب هذه الشركات ومؤيديها الى عدة أسباب اقتصادية اهمها:

-التقشف الاقتصادي : يتمثل في دور المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي في زيادة الضغط لتقليل النفقات في القطاع العام والاعتماد على موارد خارجية مما يؤثر على قدرات الامن الحكومي نتيجة لتبني سياسات التقشف مقابل التوسع في القطاع الخاص، وأدى التعديل الهيكلي والتقشف الاقتصادي الى انخفاض في موارد واجور الشرطة والجيش مما دفع الى لجوئهم لاستغلال سلطتهم سيما عند المجندين القدامى الذين يملكون مهارات قتالية عالية الى الالتحاق بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة لما لها من مزايا حيث يصل دخل الفرد فيها في اليوم ما يفوق 2000 دولار.

-التجنيد الاجباري: ففي الدول الغنية التي يعيش شعبها في الرفاهية يجعل شباب الدول الافريقية يفضلون عدم الإنخراط في الخدمة العسكرية النشطة وتعرضهم للمخاطر، خاصة وان معظم تلك الدول لا توجد فيها اجبارية التجنيد، حيث لا تعد الجندية وظيفة لإكتساب الرزق بل ينظر إليها على أنها مسؤولية تتطلب توضيحات كبيرة، بينما يعتبر العمل المدني خيارا يسعى إليه البعض لتحقيق الاستقرار المالي بطرق أقل خطورة.

(السيد أبو الخير، 2011، صفحة 49)

-الفساد المالي: مما يجعل بعض النظم تلجأ الى الشركات الأمنية الخاصة من اجل مجاملات خاصة او جذب ولاءات معينة على حساب المصلحة الوطنية. (شافعي، 2014)

ج-الأسباب العسكرية والأمنية: والتي يمكن اجمالها في الاتي:

-ظهور العديد من المشكلات التي لا تستطيع الجيوش الوطنية مواجهتها كالدعوات الانفصالية والجماعات الإرهابية مما يستدعي الى الاستعانة بكيانات خاصة لفرض الامن والسيطرة.

-انتشار الحروب الاهلية والصراعات المسلحة في معظم دول القارة الافريقية ناهيك عن المشاكل الداخلية كالاتجار بالأسلحة وعسكرة المجتمعات مما أدى الى غياب الامن والاستقرار.

- بروز عدد كبير من الجماعات المسلحة وامراء الحرب المتمردون والمليشيات المدربون على العمليات العسكرية ضد الجيوش المحلية مما يؤدي الى سيطرتهم على جزء من اقليم دولتهم او التعدي على اقاليم دول أخرى.

- وجود أنشطة لشركات دولية في القارة الافريقية وزيادة استيعاب أنظمة هذه الدول بالمخاطر غياب الامن مما ساعد في زيادة استيعابهم بضرورة الاستعانة بشركات الامن الخاصة لحماية مصالحهم (رشاد، 2021، صفحة 134)

2.3 استراتيجيات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في النزاعات في الافريقية:

من بين الأدوار المختلفة لشركات العسكرية والأمنية الخاصة في افريقيا ما يلي:

أ: المشاركة بالأنشطة العسكرية في نزاعات الدول الافريقية: ويتضح ذلك من خلال:

- محاربة تمرد بوكو حرام في نيجيريا: وعد جودلاك جوناثان قبل فوزه في الانتخابات الرئاسية بمواجهة الجماعات الإرهابية المتمردة والنشطة في نيجيريا منذ 2004، عندما بدأت كطائفة إسلامية غير معروفة نسبيا بقيادة الداعية محمد يوسف ، واستهدفت في البداية مسؤولي الامن فقط الا انه في عام 2009 جمعت بوكوحرام أكثر من 1500 من اتباعها وبدأت في شن حملات عنيفة ضد الدولة ،وأصبحت الجماعة بمرور الوقت عنيفة بشكل عشوائي ، حيث هاجمت أماكن العبادة المسيحية والمسلمة وكذا المدارس وفقا لأيديولوجيتهم القائلة بان التعليم الغربي آثم ، كما حاربت المجتمعات وهاجمت الأسواق في جميع أنحاء شمال شرق نيجيريا ، وأصبحت بذلك قوة بوكرام تمثل تهديدا للدولة وللانتخابات وبذلك قرر جوناثان إيجاد حل لهذه الجماعات من خلال الاستعانة بالشركات العسكرية الخاصة التي تحتفظ بنفوذ قوي في نيجيريا منذ القدم ، وكانت شركة step من ابرز الشركات المتواجدة في المنطقة ونجحت بالفعل في شن حملات فعالة لمكافحة التمرد ضد بوكوحرام ، كما استعانت بها من قبل في حماية منشآتها البترولية . (caroline, 2018, p.

05) وحراسة الأماكن العامة لكبار الشخصيات كما استعانت بها أيضا في حرب 1967.

- مواجهة القرصنة الصومالية: مثلت القرصنة البحرية في السواحل الصومالية تهديدا للأمن الدولي في اهم الطرق الملاحية في العالم ، وقد ازدادت هجمات القرصنة على السفن التجارية ووصلت الى مستويات قياسية عام 2010 ويرجع ذلك الى الجماعات الصومالية العاملة في البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب والمحيط

الهندي و التي تعمل على احتجاز الرهائن وطلبات الفدية ، وعلى الرغم من تواجد القوات الدولية لصدد هذه الاعمال الا ان صمود القراصنة الصوماليين في مواجهة تلك الإجراءات الدولية هذا ما دفع بشركات الشحن للجوء الى الشركات الامن البحرية ((PSCs لطلب خدمات امنية لحماية طاقمها وسفنها (رشاد، 2021، صفحة 137) وكانت المنظمة البحرية الدولية ((IMO تمارس ضغوطا على مجلس الامن لاتخاذ إجراءات لمكافحة القرصنة الصومالية ، وفي خطوة غير مسبوقة في 2 يونيو 2008 تبنى مجلس الامن الدولي قرار يسمح للسفن البحرية الأجنبية بدخول المياه الإقليمية الصومالية .

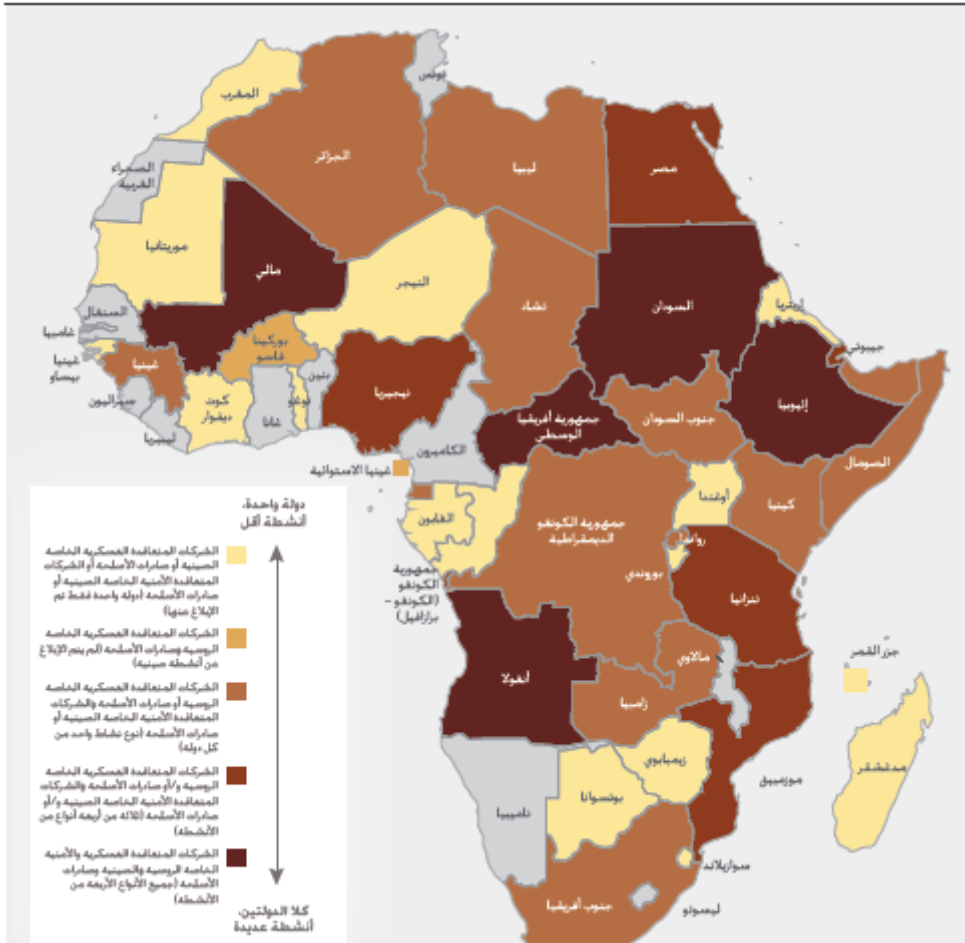
وقد تعاقدت الصومال مع العديد من شركات الامن الخاصة منها شركة انترناشيونال البريطانية وشركة سومكان الصومالية في الامارات، وقد استطاعت تلك الشركات القيام بعدة مهام متعلقة بالأمن والحماية والدعم اللوجستي، كما تولت مهمة تأمين الساحل الصومالي والقضاء على القرصنة البحرية عبر عدة طرق كالا اعتماد على فرق الحراسة المسلحين، منع الصيد غير القانوني، وفق القاء النفايات السامة وغيرها. (ghosh, 2010, p. 10)

كما تدخلت شركة EOE الجنوب افريقية في أنغولا عام 1993 في النزاع مع الحكومة ضد حركة يونيتا وتدخلها في السيراليون لمساعدة الحكومة على استعادة المناجم التي استولت عليها الجبهة المتحدة الثورية.

ب: مشاركة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في عمليات حفظ السلام : أصبحت هذه الشركات جزء من استراتيجية التنمية في افريقيا ، فعلى الرغم من غياب الاطار القانوني المنظم لأنشطتها الا انها وفرت طواقم المروحيات الخاصة ووسائل لنقل قوات حفظ السلام في دارفور ، كما وفرت الخدمات للمنظمات العسكرية الدولية مثل منظمة حلف الشمال الأطلسي (الناتو) وقيادة الولايات المتحدة في افريقيا (الأفريكوم) وقام فريق من الجنود الخاصة بحراسة مرافق الأمم المتحدة ومستودعاتها في الكونغو الديمقراطية كما ان الكثير من الجهات الفاعلة الإنسانية تستخدم عملاء عسكريين خاصين من خلال ابرام عقود في كل منطقة حرب تقريبا بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية وموزمبيق وسيراليون والصومال .

كما قدمت هذه الشركات خدمات إنسانية كإزالة حقول الألغام خاصة من طرف شركة Dyncorp international كذلك المساهمة في مبادرات الإنسانية بعد انتهاء النزاع مثل مبادرة اصلاح قطاع الامن في الكثير من الدول الافريقية، ومساهمتها في أنشطة إعادة الاعمار من خلال مساعدة الحكومة الوطنية على تهيئة بيئة أكثر انفتاحاً للديمقراطية مع تعزيز سيادة العدالة والقانون ودعم القضايا المساندة لحقوق الانسان. (حموم و طهراوي ، 2021، صفحة 603)

الشكل رقم 01: توزيع النفوذ العسكري والأمني للصين وروسيا في إفريقيا



المصدر: (كورتني و وآخرون، 2022)

يوضح الشكل تحليلا جغرافيا لتوزيع النفوذ العسكري والأمني للصين وروسيا في إفريقيا، بحيث تظهر الخريطة الدول الإفريقية التي تتلقى مستويات عالية من الأسلحة وشركات الأمنية والعسكرية الخاصة من كل من الصين وروسيا، وتركز هذه الدول جهودها على الدول الإفريقية التالية: جمهورية الكونغو الديمقراطية جيبوتي، إثيوبيا، غينيا، كينيا، ليبيا، موزمبيق، الصومال، جنوب إفريقيا، جنوب السودان وتنزانيا.

4. تدخل شركة فاغنر الروسية في النزاع الليبي.

1.4 السياق التاريخي للمرتزقة في ليبيا: في أوائل الثمانينات من القرن العشرين دعا الرئيس الليبي معمر القذافي متمردي الطوارق في مالي للانضمام الى فيلقه الإسلامي، والذي قال انه حجر الزاوية العسكري في حلمه ببناء دولة إسلامية موحدة في شمال إفريقيا، لكن بعد محاولات عسكرية فاشلة في كل من لبنان والتشاد والسودان قام بحل الفيلق ودعا الطوارق للانضمام الى اللواء الخاص بالجيش الليبي وقدم المساعدة والمأوى للعديد من الجماعات المتمردة في القارة السوداء مقابل تقديم الحماية له ولعائلته، هذا النهج الذي اتخذه القذافي أدى الى اهمال المؤسسة العسكرية التي عرفت انشقاقات كبيرة بعد اندلاع انتفاضة ضد حكمه عام 2011 أسفرت عنها اخيار النظام و سيطرت الجماعات المسلحة في البلاد ولم يكن حينها أجهزة أمنية للسيطرة على الأوضاع مثلما كان في مصر وتونس. (مجدي، 2020)

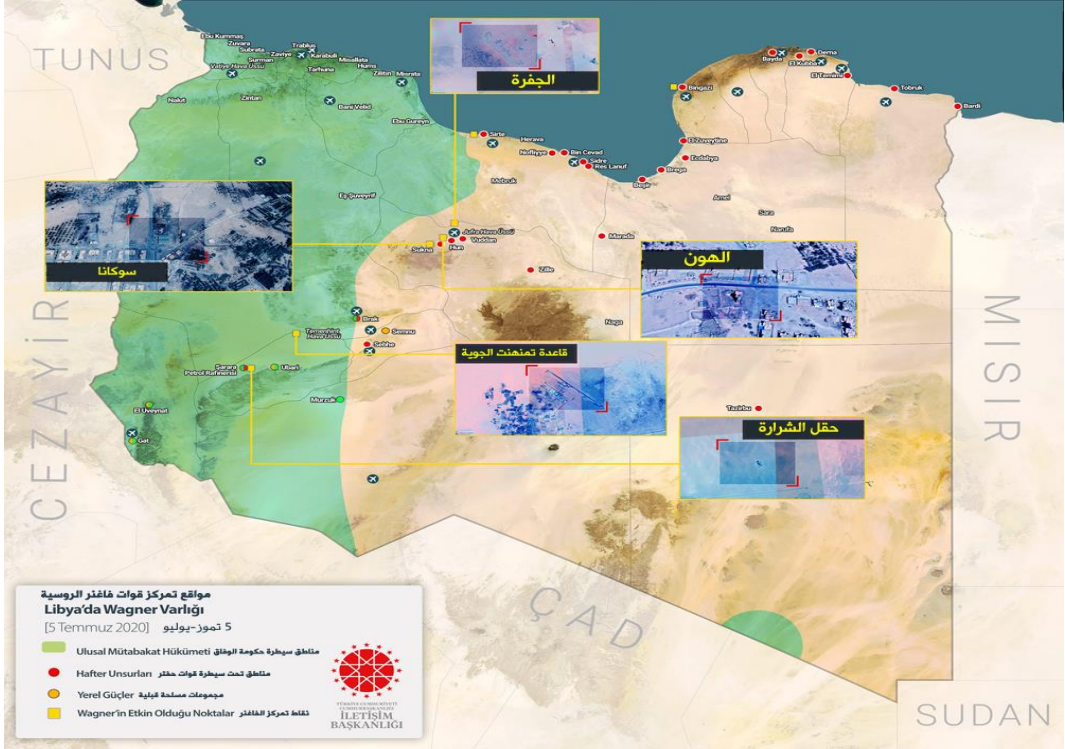
وبحسب دراسة أعدها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية " الأمريكي والتي صدرت في جوان 2011 مفادها أن الجيش الليبي المكون من حوالي 70 ألف جندي من بينهم 25 ألف جندي غير مكونين، فضلا عن الميليشيات الشعبية القوية البالغ عددها 40 ألف، وهي منظمة شبه عسكرية لكن في الواقع هي منظمة دفاعية إضافية ومستقلة، وبذلك بدا الجيش الليبي يفتقر الى بنية فعالة ومدربة جيدا، وقد أضعفه القذافي عمدا لأنه لم يؤمن بولائه خاصة بعد محاولة الانقلاب ضده عام 1969.

هذا الاعتماد التاريخي للقذافي على المرتزقة المسلحين ينعكس على المشهد الحالي الذي فيه مرتزقة يقاتلون في حروب بين قوى إقليمية ودولية للتنافس على النفوذ الإقليمي والمصالح النفطية والاقتصادية في ليبيا، من خلال دعم الحلفاء المتحاربين في الداخل، وغالبا وما تشكل هذه الجماعات تهديدا دوليا كبيرا

توظيف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في النزاعات المسلحة "شركة فاغنر الروسية في النزاع الليبي نموذجاً"

خاصة عندما تحمل أيديولوجية تقاتل من أجلها جنباً إلى جنب مع المال مثل جماعة المرتزقة السوريين التي تنتمي إلى جماعات إسلامية تهاجم بصرامة العاصمة طرابلس والمدعومة من الرئيس التركي رجب الطيب أردوغان الذي يحمل نفس أيديولوجيتهم. (مجدي، 2020).

الشكل رقم 02: تركز شركات فاغنر الروسية في ليبيا



المصدر: (عبد الرحمن ، 2020)

يتضح من خلال الشكل رقم 02 أن قوات فاغنر تتركز في جميع أنحاء ليبيا بما في ذلك العاصمة طرابلس، بنغازي التي تعتبر ثاني أكبر مدينة في ليبيا، والجفرة وهي قاعدة جوية تقع وسط ليبيا، سيرت التي تقع في الساحل الليبي ومدينة الهون التي تقع في الجنوب الغربي.

2.4 ممارسات شركة فاغنر في ليبيا: أكد الخبير الفرنسي في الشؤون الأفريقية محمد علي كلياتي أن شركة فاغنر تتدخل بشكل متزايد في الصراع بين خليفة حفتر القائد ميليشيا للجيش الوطني الليبي وخصومه

الرافضون لمحاولته للسيطرة العسكرية على البلاد ، ويؤكد متحدثا باسم القيادة العسكرية الامريكية (افريكوم) وجود شركات عسكرية روسية خاصة في غرب ليبيا ، كما أشار العديد من المسؤولين الليبيين والغربيين الى وجود ما بين 200 و1400 متعهد عسكري روسي خاص ينتمي اغلبهم الى شركة فاغنر ، بينما قدر عميد بلدية بني وليد عام 2020 ان عدد مرتزقة فاغنر وصلوا المدينة نحو 1600 شخص واكد رفض الأهالي لهذه المرتزقة، وقد أضحت شركة فاغنر أكثر وضوحا في أعقاب عمليات حفر على العاصمة طرابلس اذ أكد الطيار عامر الجقم ان الروس يقدمون الدعم التكنولوجي والتقني إضافة الى تخطيطهم وتحديدهم لمسار الاشتباكات على ارض المعركة ، كما يقومون بإدارة أنشطة تحض تنظيم الوحدات البرية والقيام بأعمال الصيانة العسكرية عن طريق عناصر تقنية وعناصر مقاتلة ، وتشير المصادر والتقارير الى ان عدد مقاتلي فاغنر يتراوح ما بين 1500 و2500 مقاتل، ويحتاج حفر الى قوات فاغنر لأنه لا يستحوذ سوى على دعم محدود من الشعب الليبي والمليشيات على ساحة المعركة، كما كشف تقرير أعده محققون الأمم المتحدة عام 2019 ان المرتزقة الأجانب دعماً الجنرال حفر وشملت العملية التي بلغت كلفتها 80 مليون دولار خطط لتشكيل فرقة تنفيذ اغتياالات ،لتعقب وقتل قادة عسكريين ليبيين معارضين لحفر". (خليل توم ، 2021 ، صفحة 207)

5. رهانات تواجد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في ليبيا.

1.5 شركة فاغنر والتوجه الروسي لتوسيع نطاق نفوذه الجيوسياسي: ظهرت الشركات العسكرية الروسية المتورطة في سياق التدخلات العسكرية لموسكو في أوكرانيا ابتداء من عام 2014 ، ثم سوريا عام 2015 وقد ظهرت في الآونة الأخيرة في ليبيا والعديد من الدول الافريقية جنوب الصحراء خاصة شركة فاغنر بقيادة رجل الأعمال يفيغيني بريغوجين المقرب من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ، هذه الشركة تعد غير واضحة المعالم ويتم نشرها لأغراض مختلفة وقد تم تشكيلها الى جانب الانفصاليين المواليين لروسيا في دونباس ،وبعد سنوات من ظهورها بدا أنها تتشكل أساس من مجموعة من المرتزقة الروس المجندين ،وتعد درجة التداخل بين المجموعة والقوات المسلحة الروسية أكبر بكثير من تلك القائمة مع الشركات العسكرية التقليدية ،بحيث يوجد في صفوف هذه الأخيرة العديد من الجنود الروس المتعاقدين والذين يتمتعون بمهارات عالية اكتسبوها عن طريق

العمليات المسلحة التي قامت بها موسكو في أفغانستان ،طاجكستان وشمال القوقاز بينما يختلف الأمر بالنسبة لشركة فاغنر اذ أظهرت معظم المصادر والدراسات ان اغلب العاملين فيها مجندين من طرف هذا الهيكل تم تكوينهم في قاعدة عسكرية موجودة في مولينور (جنوب غرب روسيا) وأعلنت بعض التحقيقات ان معداتهم أخذت من فائض الجيش الروسي ،ويبدو من خلال ذلك ان فاغنر تؤدي دور المكمل البديل الذي يسمح لموسكو بالمشاركة في العمليات العسكرية دون الحاجة للزج بجيشها العسكري النظامي وذلك دون مبرر لإظهار تورطها. (دريغوس، 2020)

2.5 تحديات التواجد العسكري لشركة فاغنر في ليبيا: منذ التسعينيات من القرن الماضي انتشرت شركات الامن الخاصة الدولية وارتبطت بشكل مباشر بالانخراط في النزاعات المسلحة المنتشرة عبر العالم لكن في مرحلة لاحقة تجاوزت أنشطة شركة فاغنر المجال العسكري لتمارس أدوارا سياسية فعلى الرغم من انها شركة تجارية ربحية الا انها تلعب أدوارا كبيرة في تحقيق اهداف السياسة الخارجية الروسية خاصة اتجاه القارة الافريقية ،حيث كشفت تقارير عن تدخل مجموعة فاغنر في العديد من البلدان الافريقية منها ليبيا بحيث سعت هذه الشركة الى استغلال حاجة ليبيا وبعض البلدان الافريقية للدعم الأمني ضد تصاعد الصراعات الداخلية وضعف الأجهزة الأمنية فيها في مواجهة التنظيمات الإرهابية والفصائل المسلحة ناهيك عن تصاعد معدلات الجريمة ، وذلك من اجل تعزيز تواجدها وفتح المجال امام الشركات الروسية العاملة في مجال الماس والذهب واليورانيوم (أحمد سالم، 2022) ،وتعتمد في ذلك موسكو على المقاتلين العسكريين الخاصين الذين يمثلون الأداة الروسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في السياسة الخارجية الروسية ، لكن الخسائر التي مننت بها صفوف حفتر في الآونة الأخيرة ومقتل 30 جندي من قوات فاغنر حسب مصادر إعلامية غربية ربما تؤدي الى تعجيل فك الارتباط مع هذه المجموعة فقد خسر الجيش الليبي السيطرة على قاعدة الوطنية الجوية غرب ليبيا والتي كان يحتفظ بالسيطرة عليها منذ 2014.

وبحسب ما أورده مجلة قورين بوليسي "أن العقيد الكسندر زورين الذي عمل مبعوث لوزارة الدفاع الروسية عام 2016 في فرقة عمل تتخذ من جنيف مقر لها لوقف الاعمال العدائية في سوريا ، يقود حاليا المجندين للقتال في صفوف حفتر والذي يسيطر على شرق ليبيا ، ويعرف زورين في سوريا انه عراب صفقات

المصلحة بين الحكومة ومتمردى الغوطة ودرعا والقنيطرة ، ويثير التدخل الروسي مخاوف في المعسكر الغربي من تنامي نفوذ الكرملين في المنطقة مما يدفعهم الى الصمت او الخضوع لنقل الحركة الإرهابية من سوريا الى ليبيا الامر الذي ابداه أوردوغان ما يهدد بانفجار امني اكبر تحدي من تهديد تنظيم داعش في سوريا والعراق وتستولي بذلك تركيا وروسيا على خيوط القتال في ليبيا عبر مرتزقة من مختلف الجنسيات وتحويل بذلك ليبيا الى سوريا جديدة او أفغانستان أخرى. (شبين، 2020، صفحة 61)

6. خاتمة

يمكن القول ان الشركات العسكرية والأمنية الخاصة خاصة شركة فاغنر على الرغم من ادعائها بالعمل على إعادة تشكيل الدولة وتعزيز سلطتها السيادية داخل حدودها الإقليمية وخارجها، وأنها تسعى لتحقيق أدوار تنموية انطلاقاً من فكرة احتياج التنمية الى بيئة آمنة للعمل والانجاز، الا انه في الواقع لديها اهداف خفية تسعى من خلالها الى تحقيق مصالح السياسة الخارجية الروسية وهو ما يعبر عن إمكانية ان تتحول شركة فاغنر الى أداة استراتيجية روسية جديدة.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة مايلي:

- النزاع في ليبيا بدأ كنزاع داخلي مسلح، ولكن سرعان ما تطور إلى نزاع متعدد الأطراف بفعل التدخلات الخارجية.
- وجدت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في ليبيا مسرحاً لتنفيذ عملياتها بالإضافة إلى سيطرتها على مناطق النفوذ والطاقة .
- ساهمت شركة فاغنر في تأجيج الصراع الليبي وإطالة أمدّه، إضافة الإنتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني دون المساءلة القانونية عن ذلك.
- تعد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كيانات تجارية ذات طابع خاص نظر للخدمات العسكرية والأمنية التي تقدمها.
- أظهرت مجموعة فاغنر الروسية أنها أداة أساسية في السياسة الخارجية الروسية والتي تسعى من خلالها روسيا إلى توسيع نفوذها وتحقيق مكاسب جيو إقتصادية بأقل تكلفة.

من خلال النتائج المتوصل إليها نقترح التوصيات التالية:

على المستوى الدولي:

- يجب على المجتمع الدولي الضغط على روسيا لسحب قوات فاغنر من ليبيا كاستخدام العقوبات والضعوطات الدبلوماسية لتحقيق ذلك
- يمكن للأمم المتحدة أن تلعب دوراً هاماً في تسهيل الحوار والمصالحة بين أطراف النزاع في ليبيا.

على المستوى الليبي:

- يجب دمج جميع الفضائل المسلحة في جيش وطني واحد مما يساعد في ضمان سيادة القانون ومنع عودة الصراع.
- يجب منع الفساد الذي يعد أحد العوامل الرئيسية لعدم الاستقرار في ليبيا.
- يجب تعزيز حقوق الإنسان ومحاسبة مرتكبي الجرائم.

7. قائمة المراجع

أ. باللغة العربية:

1. السيد أبو الخير، م. (2011). الجوانب القانونية والسياسية للشركات العسكرية الدولية الخاصة. 1. مجلة جامعة ابن رشد. 04,
2. أنجي مجدي. (08 جوان، 2020). جيوش المرتزقة وقود حروب القوى الإقليمية والدولية في ليبيا. تم الاسترداد من <https://www.independentarabia.com/node/125731>
3. إيمانويل دريغوس. (24، 04، 2020). الشركات العسكرية الروسية... كم فرقة تعد مجموعة فاغنر. تم الاسترداد من <https://www.alaraby.co.uk/>
4. بسمة خليل توم. (28 يونيو، 2021). الشركات الأمنية الخاصة في دول ثورات الربيع العربي 2011-2020. مجلة الأبحاث والدراسات (02).
5. رضوة عمار. (2015). خصخصة الأمن: تصاعد دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الإقليم. القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات.

6. سوزي رشاد. (01, 2021). إعادة هيكلة الأمن : دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في إفريقيا ما بين المهام العسكرية والعمليات الأمنية-الإغاثية. مجلة كلية السياسة والاقتصاد (09).
 7. شافعي, ب. (18, 10, 2014). شركات الأمن الخاصة... الأسباب والوظائف والتداعيات Récupéré sur <https://www.alaraby.co.uk/opinion/>
 8. عدنان شيبين. (08, 09, 2020). خصوصية القوة العسكرية كمقاربة لإدارة النزاعات المسلحة شركة فاعن الروسية في ليبيا نموذجاً. مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، 02 (08).
 9. فريد حموم، و عبد العزيز طهراوي . (2021). دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في نزاعات إفريقيا الداخلية: أنغولا نموذجاً. مجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، 04 (01).
 10. قوى بوحنيقة. (12, 04, 2015). الجزيرة للدراسات. تم الاسترداد من شوكات الامن الخاصة في افريقيا: أذارع عسكرية للعولة: <https://studies.aljazeera.net/en/node/3844>
 11. مركز جنيف للرقابة الديمقراطية عن القوات المسلحة (DCAF). (بلا تاريخ). تم الاسترداد من تنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: اداة توجيهية : https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents/DCAF_LG_Toolkit_ara
 12. مروة أحمد سالم. (19, 03, 2022). فاجنر : دوافع الانتشار وأبعاد الارتباط بالسياسة الخارجية الروسية. تم الاسترداد من مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: <https://acpss.ahram.org.eg/News/17280.aspx>
 13. ياسين طالب. (2018). الشركات العسكرية الخاصة ودورها كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية. حوليات جامعة الجزائر، 01 (32).
- ب. باللغة الإنجليزية:

1. abdel-fatou, m., & j, k. (2000). mecenaries. USA: PLUTO PRESS.
2. caparini, m. (2005, jannary). privatising security: law, practice and governance of private military and security companies. Récupéré sur <https://www.researchgate.net/publication/266317378>
3. caroline, v. (2018). “Turning the tides of war: The impact of private military and security companies on Nigeria’s counterinsurgency against Boko Haram. african security review, 27(2).

4. derborah .D, a. (2005). the market for force the consequences of privatizing security. usa: combridge university press.
dfgf. (fgf). gdf. fdg: dfg.
5. Explainer: Russia's Wagner presence in Libya. (2023, 06 24).
Récupéré sur bbc:
<https://monitoring.bbc.co.uk/product/b0000i7k>
6. ghosh, p. (2010). Somalian piracy: an alternative perspective.
observer research foundation.
7. kinsey, c. (2007, 12 10). problelatising the rol of private security
companies in small wars. Récupéré sur
<http://dx.doi.org/10.1080/09592310701778472>
8. WEINBAUM, C. A. (2022). Mapping Chinese and Russian
Military and Security Exports to Africa. usa: RAND
NATIONAL SECURITY RESEARCH DIVISION.